

تعتبر التنمية الاقتصادية من بين أهم المعايير التي يقاس بها مدى تطور الدول وازدهارها لاسيما في الوقت الراهن، نتيجة التطور الذي يعرفه العالم، لذلك تسعى كل الدول جاهدة إيجاد مكانة لها على المستوى الدولي خاصة من الناحية الاقتصادية، لذلك تسعى الدول النامية رسم سياسة تنموية على المدى المتوسط والبعيد تجعلها في مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا، وفي هذا الإطار انتهجت الدولة الجزائرية سياسة اقتصادية تعتمد على الإغراءات المالية ولعل أهمها التحفيزات الضريبية والشبه ضريبية وذلك بهدف تخفيف الضغط الضريبي على العون الاقتصادي لتشجيعه على ضخ أمواله واستثمارها بداخل البلد واستقطاب المستثمر الأجنبي نتيجة لهذه الحوافز، والهدف من وراء ذلك دعم وتطوير الاستثمار الذي يعد ركنا مهما من أركان الاقتصاد، كما عمل المشرع الجزائري على استحداث أجهزة تعنى بتطوير الاستثمار وبصيغ مختلفة وسن ترسانة من القوانين سواء على مستوى الاستثمار أو الضرائب، ضمنها عديد التحفيزات الضريبية راجيا من وراء ذلك تحقيق العديد من الأهداف وعلى كل المستويات مثل تخفيض نسبة البطالة، الحد من سياسة التبعية النفطية..الخ.

هذا ما يجعلنا من خلال هذا البحث نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثير السياسة الضريبية في دعم و تطوير الاستثمار؟

وهل وفق المشرع الجزائري من خلال ترسانة القوانين التي أعدها في استقطاب

الاستثمار من خلال الحوافز والإغراءات المعدة لدعم و تطوير الاستثمار؟

ومن أجل محاولة الإلمام بكل جوانب البحث يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

- ما لمقصود بالضريبة، خصائصها، أنواعها و أهدافها؟
 - ما هي مختلف الوسائل الضريبية (التحفيزات) التي تستعمل لاستقطاب المستثمرين؟
 - ماذا نعني بالاستثمار وأنواعه و عوامل جذبه؟ وما هي محفزات الاستثمار ومعوقاته؟
 - ما هي مختلف الامتيازات التي منحها المشرع الجزائري لجذب المستثمرين؟ وما مدى فعاليتها في دعم و تطوير الاستثمار؟
- للإجابة على الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية وضعنا بعض الفرضيات كمعالم لبداية هذا البحث:

- من بين الوسائل المهمة التي تستعمل في إطار السياسة الضريبية هي التحفيزات الضريبية و شبه الضريبية.
- من بين أهم العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار هو توفير مناخ ملائم للاستثمار.
- يستخدم المشرع الجزائري عديد التحفيزات الضريبية وغيرها من أجل جذب الاستثمار وتوجيهه للاتجاه المرغوب فيه.
- سياسة التحفيز الضريبي التي اعتمدها المشرع الجزائري قد أتت أكلها من خلال دعم وتطوير الاستثمار.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع السياسة الضريبية وتأثيرها في دعم وتطوير الاستثمار أهمية بالغة تتمثل في المكانة الكبيرة التي أصبحت توليها الدول لتوجيه سياستها الضريبية من أجل استقطاب الاستثمار وتطويره ومن ثم تحقيق عديد الأهداف وعلى كل الأصعدة سواء اجتماعيا، اقتصاديا أو حتى سياسيا.

- محاولة تحديد المفهوم العام للضريبة، النظام الضريبي و السياسة الضريبية.
- تعريف الاستثمار، أنواعه و أهميته، وكذلك إبراز أهم محفزاته ومعيقاته.
- التطرق إلى مختلف التحفيزات الضريبية التي أقرتها الدولة الجزائرية من خلال مختلف القوانين في إطار سياسة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.
- وفي الأخير تحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر وتطوره.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية و أخرى موضوعية:

1. الأسباب الذاتية: لعل أهمها وظيفة الباحث باعتباره موظفا لدى مصالح الضرائب.

كما أن هناك ميول شخصي لتناول مثل هذه المواضيع.

2. الأسباب الموضوعية: لعل أسبابها

- ❖ تسليط الضوء على الدور المهم التي أصبحت تؤديه الضريبة على المستوى السياسي للدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والتي أصبحت تسعى جاهدة إلى انتهاز سياسة ضريبية تعتمد على منح الامتيازات من أجل استقطاب الاستثمارات.
- ❖ محاولة خلق ثقافة ضريبية لدى أفراد المجتمع وذلك من خلال إبراز دور الضريبة في جلب الاستثمار، وأثرها على الاقتصاد.
- ❖ محاولة إبراز جهود الدولة الجزائرية في مجال الضرائب وذلك بتبيين أهم الإصلاحات الضريبية الذي اعتمدها المشرع الجزائري في إطار سعيه لجلب الاستثمار.

منهج البحث:

من أجل إنجازنا لهذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي وهما الأنسب لدراسة مثل هذه المواضيع، ففي الفصل الأول اعتمدنا بشكل مطلق على المنهج الوصفي وذلك من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالضريبة، خصائصها، أنواعها وأهدافها، ثم التطرق إلى النظام الضريبي وكذا السياسة الضريبية وأدواتها. ونفس الشيء في الفصل الثاني، حيث تطرقنا بدراسة وصفية لمختلف مفاهيم الاستثمار، أنواعه، أهدافه، محفزاته ومعيقاته وكذلك تأثير السياسة الضريبية عليه. أما في الفصل الثالث ففي مبحثه الأول تطرقنا إلى دراسة وصفية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ثم اعتمدنا المنهج التحليلي لتحليل معطيات الاستثمار في الجزائر والبيانات المتعلقة به. واعتمدنا أحيانا على المذهب التاريخي خاصة في الفصل الثاني حيث تناولنا أهم المراحل التي مر بها التطور التشريعي لقانون الاستثمار والضرائب في الجزائر منذ الإصلاحات الضريبية وإلى غاية يومنا هذا.

صعوبات البحث:

بخصوص إنجاز بحثنا هذا واجهتنا جملة من الصعوبات أهمها:

- 1- نقص الكتب والمراجع التي نتناول موضوع السياسة الضريبية وان وجدت تكون في إطار عام وليس مفصلا.
- 2- ضيق الوقت المخصص لإنجاز هذا البحث، إذ أن إعداد هذه المذكرة كان في السداسي الثاني.
- 3- صعوبات تتعلق بالموضوع في حد ذاته، فهو موضوع شائك ومتشعب لكونه يتعلق بالجانب القانوني وكذلك الاقتصادي.

تقسيمات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث وكذا مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، وتناولنا في كل فصل مبحثين ضمن كل مبحث ثلاث مطالب وكل مطلب بفرعين حيث قمنا في الفصل الأول بتناول عموميات حول السياسة الضريبية، فتناولنا في المبحث الأول عموميات حول الضريبة وفي المبحث الثاني تناولنا الإطار النظري للنظام الضريبي والسياسة الضريبية، أما في الفصل الثاني فقد تناولنا آثار الحوافز الضريبية على تطوير الاستثمار في الجزائر، تناولنا من خلاله في المبحث الأول عموميات عن الاستثمار، في حين تناولنا في المبحث الثاني وضعية الاستثمار في ظل الحوافز الضريبية في الجزائر والذي احتوى على الإطار القانوني وكذا الامتيازات الضريبية وآثار سياسة التحفيز الضريبية على الاستثمار في الجزائر، وبخصوص الفصل الثالث من هذا البحث فقد تناولنا فيه مبحثين. المبحث الأول قمنا فيه بدراسة نظرية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة ميدانية ل:(مفتشية الضرائب بالحمادية ولاية برج بوعريريج) كوعاء ضريبي مختص بمتابعة ملفات الاستثمار الجبائية كمطلب أول وفي المطلب الثاني تناولنا دراسة ميدانية لحالة شركة ذات أسهم برج ستيل، وأنهينا البحث بخاتمة قدمنا فيها حوصلة الموضوع ونتائج توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع مقدمين بعض التوصيات والاقتراحات.